الفصل الثامن

ثورة ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢

أثر ليبيا في دعم دول أفريقيا ما وراء الصحراء ١٩٦٩-٢٠٠٠

المجال السياسي

المواقف السياسية داخل منظمة الوحدة الأفريقية

المجال الاقتصادي

المساهمة في المؤسسات الدولية

المجال الثقافي

إعلان الاتحاد الأفريقي

obeikandl.com

سنحاول في هذا الفصل إظهار دور ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ في مصر والتركيز على دور ليبيا في قيادة ودعم حركات التحرر الأفريقية ودولها حتى بعد الاستقلال، من خلال متابعتنا للمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية الثنائية، ومن خلال متابعة النشاط الليبي في المنظمات الإقليمية والدولية، والعمل على نصرة الإسلام في هذه القارة.

ثورة ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢ ودورها في إعادة توثيق العلاقات العربية الأفريقية :

جاءت الثورة المصرية لتجعل من أرض مصر قاعدة للثورة الأفريقية، فشكل التزام مصر بقضايا التحرر العربي والأفريقي قوة إضافية في مقاومة الاستعمار في جميع أرجاء القارة، وعند قيام ثورة ٢٣ من يوليو لم يكن للقاهرة أي اهتمام أو علاقات بالحركات الوطنية في القارة الأفريقية، باستثناء السودان باعتباره قطراً عربيا من ناحية وتطلعا إلى وحدة وادي النيل من ناحية أخرى، كما لم يكن لمصر أي سياسة أفريقية بالمعنى الصحيح، إلا بعض الحالات الفردية، مثل محمد علي دوسي (١٨٦٧-١٩٤٤)، الذي كان نشطا في مجال العمل من أجل الوحدة الأفريقية، خلال إقامته في لندن[١]، ولكن هذا لا يمنع من وجود صلات ثقافية بالقارة الأفريقية مع انتشار الإسلام، فضلا عن وجود عدد كبير من الطلبة الأفارقة يدرسون في الأزهر، مع عدم إنكار حق مصر في علاقاتها مع أفريقيا والتي سبقت الإشارة إليه، أي في تاريخها القديم والوسيط، فضلا عن علاقاتها في التاريخ الحديث عندما وصلت قوات محمد علي وإسماعيل باشا، وواصلت سيطرتها إلى شواطئ أفريقيا الشرقية وإلى منطقة البحيرات الاستوائية، وبمجيء الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ظهرت استراتيجية جديدة لسياسة مصر الخارجية، حيث حدد هذه السياسة بدوائر ثلاث: العربية والأفريقية والإسلامية. وهذا المنظور الجديد يعني جدية اهتمام مصر بقضايا القارة الأفريقية التي فيها إحدى هذه الدوائر، وتتقاطع فيه الدائرتان الأخريان، لاسيما انه يقع في أفريقيا عشر دول عربية(مصر، السودان، ليبيا، المغرب،

الجزائر، تونس، الصومال، جيبوتي، موريتانيا، إريتريا)، وكما يعتبر الدين الإسلامي فيها أوسع الأديان انتشاراً[٢]، وكذلك أكد كتاب فلسفة الثورة الخطوط الرئيسة لسياسة ثورة ٢٣ يوليو حينما جاء فيه "أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة أفريقية شاء لنا القدر ان نكون فيها، وشاء أيضاً أن يكون فيها صراع مروع حول مستقبلها، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء أردنا أم لم نرد؟ إننا لم نستطع بحال من الأحوال حتى لو أردنا أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور في أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الأفريقيين، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء..."[٣].

وفي حديث لجواهر لآل نهرو مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في القاهرة حول وجوب مساندة الدول الأفريقية والآسيوية وإبعادها عن نفوذ العملاقين آنذاك، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، قوله:" يحاول كل منهما ان يجتذب نحوه البلدان الأفريقية والآسيوية، التي تمثل حضارات عريقة سقطت منذ اكثر من أربعة قرون تحت براثن الاستعمار، ان هذه البلدان قد بدأت تتحرر، ولكنها الآن في أشد الحاجة إلى المعونة اللازمة لدفع عجلة تنميتها التي توقفت في الماضي بسبب الغزاة"، وكان رد عبد الناصر قوله "ليست إحساناً "، بل أكد على حق وتعويض لما لحق بها من أضرار من تلك الدول الاستعمارية"[٤].

في مؤتمر باندونغ ١٨-٢٤ أبريل عام ١٩٥٥ ، الذي كان بداية ظهور الدول الأفريقية على مسرح السياسة الدولية جنبا إلى جنب مع الدول الآسيوية للخوض في القضايا العالمية، ولقد تضمن إعلان باندونغ الأسس الفلسفية التي يمكن للدول العيش مع بعضها في وئام وسلام وإقامة علاقات ليس فيها استغلال اقتصادي أو سياسي، أكد المؤتمر

أيضا على قضايا التحرر والاستقلال، وحق تقرير المصير لكافة شعوب العالم التي عليها ان تعمل من اجل التحرر من الاستعمار، وقد تكونت على اثر المؤتمر المذكور المجموعة الأفريقية الآسيوية في الأمم المتحدة والتي كانت من اكبر المجموعات الدولية، وبذلك تشكلت قدرة جديدة للدول الأفريقية في التأثير العالمي لتوظيفها في خدمة القضايا الأفريقية المعروضة على الأمم المتحدة، وبصورة خاصة ما يتعلق بتصفية الاستعمار وقضية التفرقة العنصرية، ولم يحضر المؤتمر سوى أربع دول أفريقية هي مصر وإثيوبيا وليبيريا وليبيا، فضلا عن حضور وفدين بصفة مراقبين هما غانا والسودان، بسبب عدم حصولهما على الاستقلال بعد، وعلى الرغم من قلة عدد الدول الأفريقية الحاضرة إلا ان التجاوب كان عاليا حيث اعترفت جميع الدول الأفريقية التي استقلت، فيما بعد، بمبادئ مؤتمر باندونغ.

ساهمت مصر في دعم دعوة حق تقرير المصير لشعوب المستعمرات الأفريقية كلها، وكذلك قام الرئيس جمال عبد الناصر بدور هام عندما ترأس لجنة تصفية الاستعمار، التي كان عليها ان تضع خطة معاونة حركات التحرر في الأقاليم التي كانت تحت تسلط الاستعمار، وكذلك قام بالدعوة إلى توثيق التعاون بين دول العالم الثالث أجمع في النواحي السياسية والاقتصادية في مكافحة الاستعمار والكيان الصهيوني.

ولقد أخذت مواقف مصر المساندة لسياسة التضامن بين الشعوب الأفريقية والآسيوية، ضد الاستعمار، تظهر في مواقفها أثناء المشاركات الدولية سواء في الأمم المتحدة أم غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك جاءت حرب السويس عام ١٩٥٦ فكانت نقطة تحول أساسية حيث أصبحت نموذجا لمواجهة الاستعمار في أفريقيا، لأنه بعد المعركة اهتزت صورة الدول الاستعمارية في ذهن القادة الأفارقة، والذين اعتقدوا إلى تلك الفترة ان أسلوب غاندي، في الهند، في النضال هو الأمثل للعمل السياسي ، لكنه بعد حرب السويس أيقنوا ان طريق استخدام المقاومة المسلحة، الذي استخدمته

مصر لتحقيق إجلاء القوات البريطانية، هو الـدرب الأمثـل للوصـول إلى الاسـتقلال السياسي[٥].

ولقد استندت الثورة المصرية في تأكيدها للعلاقات الأفريقية العربية إلى جملة من العوامل والأهداف وأبرزها هو ما يلي :-

أ- انتماء مصر لأفريقيا، وهو حرص الثورة الشديد على تأكيد الانتماء الأفريقي لمصر، حيث كانت النظرة المصرية إلى القارة لا تتعدى إطار وحدة وادي النيل، إلا ان الثورة أكدت توجـه مصر الأفريقي وهـو ما نص عليـه الميثاق الوطني " إن شعبنا يعيش على الباب الشمالي الشرقي لأفريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش في عزلة عـن تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي"[٦].

ب- مبدأ حق تقرير مصير الشعوب، الذي آمنت به ثورة ٢٣ من يوليو وطبقته أول مـا طبقته على المسألة السودانية، عندما رفضت صورة العلاقات القديمة التي كانت قائمـة بين البلدين، حيث أعطت مصر مسألة السودان حق الأسبقية عن مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر، وبادرت بالاعتراف الفوري بجمهورية السـودان عنـد إعـلان استقلاله في الأول من يناير عام ١٩٥٦، وبعد حل المسألة السودانية وتحقيق الإجـلاء البريطاني عن مصر، تم التركيز على التوجه نحو أفريقيا عموما والعمل على التمسـك بحق تقرير المصير ومساندة حركات التحرر الأفريقية ضد مستعمريها.

ج- وبعد تحقيق ما تم أعلاه ، أخذت مصر تسعى إلى تحقيق الوحدة بين النضال الوطني العربي والأفريقي، والعمل على صهر الحواجز التي وضعها الاستعمار بهـدف تقسـيم القارة الأفريقية وقطع العلاقة بين العرب والأفارقة، وتلمست الثورة المصـرية أهميـة التضامن الأفريقي العربي وجعله هدفا استراتيجيا لمساندة دعوات الاستقلال في القـارة ضد الاستعمار الأوروبي، فبرز هنا دور مصر في المؤتمرات الأفريقية وكذلك الأ فرو- آسيوية التي جاءت بعد مؤتمر باندونغ، وبالذات مؤتمر التضامن للشعوب الأفريقيـة-

الآسيوية عام ١٩٥٧ الذي ضم عددا كبيرا من حركات التحرر والتنظيمات السياسية المختلفة من كلا القارتين، وقامت مصر بتأمين مسألة الاتصال بالتنظيمات الأفريقية المختلفة لحضور المؤتمر، حيث أصبحت القاهرة مقراً وقاعدة لحركات الاستقلال، ولهذا السبب تم اختيارها مقراً للسكرتارية الدائمة لمؤتمر التضامن للشعوب الأفريقية-الآسيوية.

د- من اجل تنفيذ سياستها، أصبحت مصر الحليف القريب لحركات التحرر في القارة، فقدمت العون الفعال من تدريب عسكري وتوفير للسلاح، إلى ان تم إنشاء لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست عام ١٩٦٣، هذا فضلا إلى توفير المناخ السياسي لحركات التحرر في العاصمة المصرية، حيث لعبت دورا كبيرا في توثيق الصلة بين هذه الحركات والعالم الخارجي، وكان لإنشاء الرابطة الأفريقية عام ١٩٥٥، التي اتخذت من القاهرة مقراً لها، عاملا هاما في خلق إطار أفريقي من العمل المشترك وتبادل الخبرات بين الزعماء واللاجئين السياسيين الأفارقة الذين اتخذوا من القاهرة مكان استقرار لهم، ودعوة مصر ممثلي حركات التحرر الأفريقي لحضور دورات الأمم المتحدة بصفة مراقب على نفقتها، لكي تتمكن هذه من عرض قضاياها على وفود الدول المشتركة، فضلا عن توفير مصر إذاعة صوت أفريقيا، الناطقة باللغات الأفريقية المحلية كاللغة السواحيلية الحوصا واليوروبا والولوف، من اجل مخاطبة الأفارقة لشعوبهم.

هـ- أما من الناحية المادية قدمت مصر الكثير للدول الأفريقية التي نالت استقلالها حديثا بسبب سحب الاستعمار لخبرائه كوسيلة ضغط على الحكومات المستقلة حديثا، وعملت مصر أيضاً على إقامة مشروعات إنشائية داخل هذه الدول، وإرسال عدد من الأطباء والمدرسين والفنيين، وذلك لسد النقص الحاصل بسبب الفراغ الذي أوجده الاستعمار عمدا.

و- ومن اجل حماية الاستقلال وتوثيق العلاقات مع أفريقيا واجهت مصر بكامل قواها اعنف الحركات الانفصالية عندما ساندت باتريس لومبا عام ١٩٦٠ لانهاء الحركة الانفصالية في إقليم كاتنجا، والموقف الآخر هو وقوف مصر مع الحكومة الاتحادية في نيجيريا لإنهاء حركة الانفصال التي قامت في إقليم بيافرا عام ١٩٦٧.

ز- وتهدف مصر من كل هذا إلى تحقيق مقاومة نشاط الكيان الصهيوني في القارة الأفريقية بالكامل، وكذلك فتح مجال التعاون الاقتصادي مع دول القارة.

مما تقدم يتضح جزء كبير من الصورة التي توضح لنا دور مصر في إقامة الأسس المتينة لبناء العلاقات العربية الأفريقية في فترة الخمسينات والستينات.

أثر ليبيا في دعم دول أفريقية ما وراء الصحراء ١٩٦٩-٢٠٠٠ :

سنتناول الأثر الليبي، في قيادة ودعم حركات التحرر الأفريقية ودولها، من خلال الخوض في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية الثنائية، ومتابعة النشاط الليبي في المنظمات الإقليمية والدولية، والعمل على نصرة الإسلام.

المجال السياسي :

على الرغم من أن الدستور الليبي، الصادر في السابع من أكتوبر عام ١٩٥١ف، قد أشار بصورة واضحة لا تقبل اللبس إلى أن ليبيا جزء من القارة الأفريقية، الا ان هذا لم ينعكس على اهتمام الدولة الليبية في العلاقات بين ليبيا والدول الأفريقية(٧). وعموما يمكن القول ان المرحلة الممتدة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٦٩ قد شهدت " انطوائية متحفظة في مختلف المجالات الدولية والإقليمية"(٨)، وجاءت ثورة الفاتح لتخلص ليبيا من بقايا الاستعمار، وتبني الدعوة العربية الإسلامية الأصيلة والاضطلاع بدور خاص في أفريقية بحكم انتمائها العربي والإسلامي والأفريقي. ومع ذلك لم تكن ليبيا حتى عام ١٩٦٩ قد أسهمت أساهما فعالاً في أي من هذه الميادين، على الرغم من عضويتها في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية(٩).

ظل الأثر الليبي في الشؤون الأفريقية مقتصرا على الحضور العادي والتمثيل الدبلوماسي المحدود مع الدول الأفريقية المستقلة، وعدم وجود اهتمام يذكر بالحركات الوطنية في أفريقيا، فلم تكن هناك سياسة أفريقية بالمعنى الصحيح، بدليل عدم تأسيس بعثات دبلوماسية إلا مع دولة تشاد، النيجر، ونيجيريا، وهذا الدور المحدود، " أبعد ليبيا عن متابعة المتغيرات الجذرية في السياسة الدولية، والتعامل مع التطورات الخارجية باللامبالاة والسلبية"(١٠).

إن توجّه ثورة الفاتح نحو أفريقيا، كان ذا اتجاهين، الأول منهما يتجلى في دعم العلاقات العربية-الأفريقية، والثاني يتضح في محاولة إخراج ليبيا من سياسة العزلة التي كانت مفروضة عليها في المجال الدولي، لاسيما ان هموم أفريقيا كانت في مركز التوجهات"منذ بلورة الوعي الثوري للثورة في الخمسينيات"، وهو ما عبرت عنه قيادة الثورة في حديث الذكريات"إن وعينا السياسي والقومي والثوري تكّون في مرحلة خاصة، وإن معركة القومية العربية مشتدة في تلك الأيام، ثم معركة تحرير أفريقيا من الاستعمار مشتدة أيضا"(١١)، ونظر الثوار إلى باتريس لومبا الذي أصبح رمزاً للفداء بسبب مقاومة الاستعمار، وتم إقامة حفل تأبيني تخليدا لذكراه مما يعني أننا "كنا نعيش فترة حاسمة حتى على الصعيد الأفريقي، وهذه تركت آثاراً في وعينا السياسي الآن تجاه أفريقيا، ونظرتنا إلى أفريقيا، واعتبار حرية أفريقيا حرية لنا، ونحن مع أفريقيا في السراء والضراء "(١٢).

تميزت العلاقات العربية الأفريقية في حقبة السبعينات بمتغيرات جديدة، رغم انها استمرت تستند على أسسها القديمة، ألا وهي أن الطرفين قد اكتشفوا انهم أمام ظروف تاريخية متشابهة تتطلب الموقف الموحد، ولهذا بدأت العلاقات تتقارب إيجابيا بسبب الوعي الكامل للمعاناة والخطورة التي تشكّلها الأنظمة العنصرية في فلسطين ودولة جنوب أفريقيا على سيادة الجانبين العربي والأفريقي واستقلالهما. ومنذ خمسينيات القرن العشرين ظهرت عوامل دفع جديدة لدعم العلاقات بين العرب والأفارقة، وأبرزها تفجر ثورة ٢٣ يوليو

عام ١٩٥٢ في مصر وثورة الجزائر في عام ١٩٥٤ وثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ في ليبيا.

أدت ثورة الفاتح دورا كبيرا في تعزيز العلاقات العربية -الأفريقية، والتي شملت جميع الجوانب : الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى الدينية، حيث أخذت تعزز ذلك من خلال توجّهات قيادة الثورة في بياناتها التي أصدرتها خلال فترة السبعينات على المعطيات الآتية: العمل المستمر على محاربة الاستعمار وأهدافه الرامية إلى الاستمرار في تقسيم أفريقيا، دعم حركات التحرر الأفريقية ماديا ومعنويا(١٣)، التصدي بكل قوة للتغلغل الصهيوني في أفريقيا مادياً ومعنويا، العمل على محاربة الأنظمة العنصرية في القارة ومن دون تردد، العمل الجاد على توثيق العلاقات العربية-الأفريقية في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية(١٤).

وفي مجال دعم العلاقات الثنائية لم يتأخر الأخ العقيد عن أية فرصة لضرب الميز العنصري في أفريقيا، ففي البيان المشترك الصادر عن محادثاته مع الرئيس الجزائري هواري بو مدين في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٧٠ تنديد صريح بسياسة التمييز العنصري التي تمارسها حكومة الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، واستنكار موقف الذين يدعون إلى فتح حوار مع العنصريين الأوروبيين في هذه البلاد، كما وطالب البيان الرأي العام العالمي بوجوب الوقوف ضد النظام العنصري في روديسا(١٥).

وعند افتتاح الدورة ١٩ للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا في ١٣ يناير عام ١٩٧٢ ، أوضح العقيد في كلمته على أن"حرية القارة الأفريقية قضية واحدة لا تتجزأ، وأن استعباد أي جزء منها ينتقص من استقلال بقية أجزائها"(١٦)، وفي العام نفسه تم تأكيده على التوعية الثقافية بأهمية الإنسان الأفريقي قوله"اننا نسجل أسفنا على الأعمال التي يرتكبها الاستعمار العنصري في جنوب أفريقيا، بحيث تحول الإنسان في جنوب أفريقيا إلى مخلوق تجرى عليه التجارب العملية...وذلك أسوأ ما بلغه الاستعمار من عمل واحتقار للجنس البشري من أجل اللون فقط"(١٧).

ونتيجة لتكرار الأعمال الوحشية للمستعمرين في أفريقيا، أشار الأخ العقيد مرة أخرى على أن ليبيا مستعدة "أن تخوض عمليات عسكرية نظامية إذا قررت الدول الأفريقية ذلك في سبيل طرد الاستعمار الأبيض والتسلط العنصري من القارة الأفريقية"(١٨).

وعمليّا لعبت ثورة الفاتح دوراً بارزا في حل النزاعات الإقليمية، كالنزاع الذي حصل بين غانا والسنغال عام ١٩٧٣ ، وبين جمهورية مالي وبوركينا فاصو عام ١٩٧٤ .

وفي التاسع من فبراير عام ١٩٧٣ أوضح الأخ العقيد ما يتوجب عمله قوله : "يفترض في الصراع مع إسرائيل ان تشمل كل الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية، واضعف الإيمان إذا فاتتنا الحرب الفعلية، أن نخوضها دبلوماسياً، فهناك حلقات متصلة تحيط بالوطن، وتكاد تفصل شمال القارة بكامله" ويعني هنا إقناع الدول الأفريقية بالوسائل الدبلوماسية من أجل قطع علاقاتها بالكيان الصهيوني المحتل، وأضاف معاتبا الأشقاء الأفارقة قوله"انه من غير المعقول أن نقاطع البرتغال ونحاربها من أجل الدول الأفريقية، وننصر الحركات الأفريقية التحريرية، ونمدها بالعون وبما نملك، في الوقت الذي تنصر فيه دولة أفريقية عدونا. إن في ذلك تناقضات غريبة. وقد انتصر هذا المنطق مع الدول الأفريقية الصديقة"(١٩).

وتأكيدا للدور العملي الذي قامت به ليبيا، أوضح الأخ العقيد في عام ١٩٧٦، معززاً جهوده الشخصية ودبلوماسيته في إقناع الزعماء الأفارقة ضرورة قطع علاقاتهم مع الصهاينة فقال "كل الدول الأفريقية، باتصال شخصي مني، في أيام الحرب، قطعت علاقاتها"(٢٠).

وفي نهاية عقد السبعينات ركز العقيد على وجوب استخدام الوعي السياسي في تحرير أفريقيا اقتصاديا، عندما قال "وإلى متى يبقى الإنسان الأفريقي تجرى عليه التجارب كالأرانب؟" وبعد النجاح تطبق لمصلحة الإنسان الأوروبي والأمريكي، واستمر في تساؤله "إلى متى تبقى أفريقيا مهملة، بينما اليورانيوم الأفريقي يحول طاقة تضيء على الاستعمار؟ (٢١)"

ومارست القيادة الليبية دوراً فعالا لنصرة القضايا الأفريقية سواء كان ذلك في المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، أو المنظمات الدولية، كمنظمة دول عدم الانحياز ومنظمة الأمم المتحدة، والدعوة في هذه المنظمات كافة، سواء عن طريق مؤتمراتها أم لجانها المنبثقة عنها من اجل الوصول إلى التحرر السياسي والثقافي والاقتصادي، من الهيمنة الأوربية، والعمل على تعزيز التعاون العربي الأفريقي.

وان إحدى وجهات النظر الليبية هو أن جامعة الدول العربية منظمة إقليمية مناسبة يستطيع العرب من خلالها تعزيز تعاونهم مع الأفارقة، رافقه تطور تدريجي للمنظور العربي السياسي المساند لأفريقيا إلى البحث عن مجالات تعاون اقتصادي وثقافي أكثر جدية (٢٢)

أما دول القارة الأفريقية فقد تطور الموقف فيها هو الأخر، ففي شهر نوفمبر عام ١٩٧٣ ، طالب مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، تشكيل لجنة وزارية تتولى إجراء الاتصالات مع الدول العربية، وفي الوقت نفسه، أي نوفمبر ١٩٧٣، انعقد مؤتمر القمة العربي (٢٣)، والذي أكد بدوره على أهمية العلاقات العربية-الأفريقية، ووجوب العمل على توسيعها وتطويرها، وتسخير هذا التعاون عمليا في المجال السياسي والاقتصادي (٢٤).

لقد تطور الموقف العربي خطوة نحو الأمام، عندما أعلن مؤتمر القمة العربي السابع، المنعقد في الرباط في أكتوبر عام ١٩٧٤ ، موافقته على عقد مؤتمر قمة عربي-

أفريقي مشترك؛ ومن أجل إنجاح هذا التوجه قرر مجلس الجامعة العربية في دورته الثالثة والستين تشكيل لجنة، كان في عضويتها ليبيا، تونس، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، سوريا، الصومال، المغرب، موريتانيا وفلسطين، مهمتها دراسة برنامج العمل للتعاون العربي-الأفريقي، الذي أعدته لجنة الاثنى عشر عن الجانب الأفريقي. واستمرت جهود الطرفين لدراسة هذا المشروع، فانبثق عنها لجان عدة، أبرزها كانت اللجنة التي شكلت من اثني عشر وزير خارجية عربي واثني عشر وزير خارجية أفريقي، لغرض دراسة الجوانب التنظيمية والإجرائية لمشروع التعاون العربي -الأفريقي[٢٥].

وكان اختيار ليبيا عضوا في اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العربي-الأفريقي الأول، يدل على الثقة العالية والأهمية البالغة لانتمائها للطرفين، لغرض وضع البرنامج التنفيذي لبرنامج التعاون العربي-الأفريقي، الذي وافق عليه وزراء الخارجية العرب والأفارقة في مؤتمرهم المشترك الذي انعقد في العاصمة دكار بالسنغال في أبريل عام ١٩٧٦ ، للتهيئة لمؤتمر القمة العربي-الأفريقي الأول[٢٦].

وإدراكا للمصلحة المصيرية المشتركة حول أهمية العمل الذي قام به الجانبان وقيمته، عقدت لجنة الأربعة والعشرين الوزارية اجتماعاً لها في لوساكا بزامبيا في يناير عام ١٩٧٧ ، لغرض إعداد صيغة متكاملة للتعاون، حيث تم الاتفاق فيه على إصدار الإعلان السياسي وبرنامج عمل التعاون العربي- الأفريقي. واستكمالاً لذلك انعقد في القاهرة مؤتمر وزراء الخارجية العرب والأفارقة في مارس عام ١٩٧٧ ، لإعداد جدول أعمال أول قمة عربي-أفريقي للموافقة على قيام برنامج التعاون العربي- الأفريقي، وكان دور ليبيا بارزا في هذا الاجتماع إذ قال رئيس الوفد الليبي إن ليبيا تنظر إلى موضوع التعاون على"أنه استراتيجية تاريخية، وانها ستستمر في زيادة تعاونها مع كافة الأقطار الأفريقية، وستعمل بجدية وإخلاص لدعم وتقوية التعاون العربي-الأفريقي، وتقديم الدعم الممكن لشعوب القارة الأفريقية"[٢٧].

وجاءت جميع الجهود المبذولة في فترة التمهيد والإعداد لقيام التعاون هذا مكللة بالنجاح، بانعقاد أول قمة من ستين دولة عربية وأفريقية في القاهرة للفترة بين ٧-٩ مارس عام ١٩٧٧ ، تدفعها الرغبة الملحة لوضع أسس وقوانين معتمدة لهذا التعاون وهي:احترام سيادة جميع الدول العربية والأفريقية وسلامتها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي، المساواة بين جميع الدول، السيادة الدائمة للدول والشعوب على مواردها الطبيعية، نبذ العدوان وعدم شرعية احتلال أو ضم أراضي الغير بالقوة،عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، الحفاظ على المصالح المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل والمساواة، تسوية الخلافات وحل النزاعات بالطرق السلمية وبروح التسامح، الكفاح المشترك ضد السيطرة والعنصرية والاستغلال في جميع صورها من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين(٢٨).

وفصل رئيس الوفد الليبي في كلمته التي ألقاها في المؤتمر، موقف بلاده من النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين، قوله: "إنّ جرحنا من العنصرية الصهيونية متساو في العمق مع جرحنا من العنصرية البيضاء. وإنّ استيطان الصهاينة لأرضنا العربية في فلسطين بعد طرد أشقائنا منها له نفس أثر استيطان العنصريين البيض لأرضنا الأفريقية بعد طرد أشقائنا منها أو استعبادهم. ونحن عندما نقيم تعاونا ثنائيا أو نشارك في تعاون جماعي لن يكون هدفنا تحقيق منفعة ذاتية. بل إن هدفنا تحقيق منفعة مشتركة "(٢٩).

وعودة إلى عام ١٩٧٣ وانطلاقا من الشعور بالمسؤولية تجاه العرب وأفريقيا أرسلت القيادة برقية إلى رؤساء الدول الأفريقية في ٣٠ أبريل عام ١٩٧٣ ، أبلغهم فيها عدم مشاركة ليبيا في مؤتمر القمة القادم إذا لم تحدد الدول الأفريقية موقفها من العدو الصهيوني بما يتفق مع مواقف بلاده من قضايا القارة، وأبلغوا بالحقائق والمسلمات التالية التي تحيط بعقد مؤتمر القمة الأفريقية، وهي ان هناك عدو صهيوني، يمثل وجوده تحدي لإرادة الشعوب، يحتل جزءا من ارض مصر العربية وتقوم له سفارة في أديس أبابا مقر

منظمة الوحدة الأفريقية، وهناك من الرؤساء الأفارقة يعترفون به وهذا تناقض مع استقلال القارة، فضلا عن التزام ليبيا أخلاقيا، مع منطلقاتها تجاه قضايا القارة من أجل التحرر، وقد جسدت ذلك عمليا في الممارسات التالية: هو ان ليبيا المصدر التمويلي الرئيسي لكل حركات التحرر الأفريقية سلاحا ومالا ورجالا، إيمانا بحرية القارة ومصيرها، ولا تفرق بين بني البشر على أساس اللون أو الجنس، وعلى ضوء ذلك حددت ليبيا موقفها من النظم العنصرية الموجودة في القارة وجسدت ذلك عمليا عندما أقفلت أجوائها في وجه الطيران البرتغالي لأنه يحتل جزء من القارة، وأقفلت أجوائها في وجه الطيران المتجه إلى روديسيا أو جنوب أفريقيا كنظامين عنصريين يشكل وجودهما امتهانا لإنسانية الإنسان الأفريقي. فعلت هذا ليبيا من موقع التزامها الثوري والإنساني وتحملت كل ما يرتب ويترتب عليه من خسائر اقتصادية وما يحدثه من آثار سيئة على علاقاتها مع كثير من الدول(٣٠).

كانت ليبيا هي الدولة المتحمسة في دعوتها إلى إسقاط النظامين العنصريين في روديسيا وجنوب أفريقيا، وقد أكدت ذلك باستعدادها إرسال قواتها المسلحة للحرب ضدهما، وإيمانا منها بوحدة ومصير القارة، وإيمانا بحقوق شعوبها في التنمية والتقدم، فقد كانت أول واكبر دولة مساهمة في تمويل المصرف الأفريقي ليقوم بدوره في دعم مخططات التنمية لشعوب القارة. فانها لا تستطيع أن تقارن بين مواقفها هذه من أعداء أفريقيا وبين مواقف بعض الدول الأفريقية من الكيان الصهيوني، وهي إذ ترى ان هذا الكيان يشكل استعمارا عنصريا يداهم أفريقيا والشرق الأوسط، ويشكل خطرا يفوق خطر الأنظمة العنصرية في أفريقيا، وعليه، ترى ليبيا إذا لم تحدد الدول الأفريقية موقفها من العدو الصهيوني بما يتفق مع مواقفها من قضايا القارة قبل انعقاد المؤتمر، فأنها تقرر الأتي: انها لن تشارك في هذا المؤتمر، تدعو أصدقائها في القارة الأفريقية لاتخاذ نفس الموقف بعدم الحضور، انه إذا ما استمر موقف أديس أبابا المؤيد للعدو ليبيا تقترح نقل مقر المنظمة إلى القاهرة(٣١).

وتجنبا لطعن الأوروبيين بأهداف وغايات ليبيا بهذا التعاون وجه الأخ العقيد كلمة قال فيها:"أنا لا أدعو للغة واحدة لأفريقيا، ولا يفهم من هذا انني أدعو إلى اللغة العربية، ولكني أدعو إلى لغة أفريقية، فلنحيي اللغة السواحيلية واللغة العربية، هذه اللغات أعرف انها لغات بارزة ويتكلمها عدد من شعوب أفريقيا ولا أعلم ان الهوسا هي جزء من السواحيلية أو هي لغة أفريقية أخرى، وإذا قلنا لا توجد حروف أفريقية فأيهما أقرب لنا الحروف العربية التي هي لجزء من شعوب أفريقيا أم الحروف اللاتينية التي هي حروف أوروبية؟" (٣٢).

وعد الأخ العقيد تحرير القارة، هو حماية لخيراتها وعملية " إعادة الكرامة إلى الإنسان الأفريقي الذي فقد لغته ولونه وكرامته النفسية" (٣٣)، ولأجل استنهاض الهمة ورفع اليأس الذي قد ينتاب حركات التحرر أكد الأخ العقيد قوله" إن ميلاد لجنة الدفاع الأفريقية هذه المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية هو في حد ذاته تعبير عن قدرة الأفارقة عن العمل المشترك من أجل قارتهم وحمايتها والدفاع عنها" (٣٤)، وحدد بألم أسباب فشل عمل اللجنة، التي مضى على تأسيسها أكثر من عقدين من الزمن، موضحا ان سبب فشلها هو تدخل القوى الإمبريالية التي تهدف إلى عدم قدرتها في الدفاع عن نفسها وعن ثرواتها، وعجزها عن تنفيذ مقررات مجلس وزراء المنظمة الذي يدعو إلى تحقيق أنماط من التعاون العسكري ومعاهدات الصداقة الثنائية بهدف الوصول إلى إقامة الدفاع الجماعي. ولتجاوز معوقات العمل الدفاعي المشترك، بادرت ليبيا إلى توقيع معاهدات دفاع مشترك مع كل من بورندي والنيجر وغينيا عام ١٩٧٤، ورواندا والتو جو عام ١٩٧٥، وأفريقيا الوسطى عام ١٩٧٦، وتشاد عام ١٩٨٠، فضلا عن معاهدات الصداقة مع كل من أفريقيا الوسطى عام ١٩٧١، وبورندي عام ١٩٧٢، والكاميرون عام ١٩٧٥، وغامبيا عام ١٩٧٦، وتشاد عام ١٩٨٠، وموزمبيق عام ١٩٨٢ . وأشار الأخ العقيد بفخر إلى القدرات الليبية على تدريب آلاف الأفارقة فوق الأرض الليبية وبأيدي مدربين ليبيين، شاركوا في تحرير عدد من الدول الأفريقية التي كانت مستعمرة، وقاتلوا في جنوب

أفريقيا، وجنوب غرب أفريقيا، وتم تدريب وتخريج عسكريين لكل من زيمبابوي وغينيا بيساو وبنين الشعبية وغينيا وبورندي وساوتومي وبرنسيب وجيبوتي وأوغندا وتشاد وغانا وتوجو وأفريقيا الوسطى وليسوتو وموزمبيق الشعبية وبوركينا فاصو وزامبيا ومدغشقر[٣٥].

ان الدعم الليبي الكبير للدول الأفريقية، والعلاقات الجيدة جعل من ليبيا ساحة نضال للأفارقة كافة، حتى بعد حصول هذه الدول على استقلالها، كالذي حصل لمنا ضلي جنوب أفريقيا عندما قدمت مؤسسة جائزة القذافي لحقوق الإنسان جائزتها إلى نلسون مانديلا في الأول من حزيران عام ١٩٨٩ والتي كانت إيذانا لتحرير هذا المناضل، وعند إطلاق سراحه ورد في بيان اللجنة الدولية لجائزة القذافي بطرابلس في شهر فبراير عام ١٩٩٠ ، ما يعبر عن الفرح والبهجة بمناسبة إطلاق سراحه من سجون التمييز العنصري ، وعبر هذا الحدث عن إرادة الشعوب في التحرر والانعتاق من الهيمنة الاستعمارية[٣٦].

المواقف السياسية داخل منظمة الوحدة الأفريقية :

ان من أولويات أهداف ليبيا هو حرصها على تعزيز دور منظمة الوحدة الأفريقية، من أجل الحفاظ على مصالح القارة الأفريقية والدفاع عن سيادة دولها، وليس غريباً عليها هذا الدور وهي أحد مؤسسي هذه المنظمة، وتشارك في ميزانيات الأجهزة والاتحادات الأفريقية على الوجه الآتي[٣٧]: الاتحاد الأفريقي للبريد(٦٤،٧٧٧،٨٠٠) ألف دولار أمريكي، منظمة الطيران المدني الأفريقي (٦٦،١٦٢،٦٤٠) ألف دولار أمريكي، مجلس المحاسبة الأفريقي (٤٢،٢٠٠،٠٠٠) ألف دولار أمريكي، المجلس الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء (٤٠،٤٣٠) ألف دولار أمريكي، الاتحادات الأفريقية للمواصلات السلكية واللاسلكية (٤٠،٤٣٠) ألف دولار أمريكي.

وأكدت القيادة الليبية دعمها لمنظمة الوحدة الأفريقية على لسان قائدها في ٢٢ فبراير عام ١٩٧٠ قوله " ان الجمهورية العربية الليبية تعمل على دعم منظمة الوحدة الأفريقية وجعلها منظمة إيجابية بعيداً عن السلبيات بحيث تؤثر في مستقبل القارة"(٣٨) . ومن هذا المنطلق حرصت ليبيا على حضور جميع مؤتمرات المنظمة ولقاءاتها سواء على مستوى القمة أو مجلس الوزراء أو لجانها ووكالاتها واتحاداتها المتخصصة.

وفي العرض العسكري بمدينة طرابلس بمناسبة احتفالات العيد الأول لثورة الفاتح عام ١٩٧٠ تحدث القائد قوله " نحن الآن مع شعب فيتنام وشعب روديسيا وشعب أنجولا وشعب إريتريا أيضا ومع شعوب أخرى تناضل من أجل حريتها في آسيا وأفريقيا وفي أمريكا اللاتينية، نقول اننا نمد حركات التحرر ونحن نمدها فعلا بالدعم والمعاونة"(٣٩). وبادرت ليبيا على الاعتراف بدولة أنجولا من خلال منظمة الوحدة الأفريقية عندما تأخر عدد من أعضائها في الاعتراف بها(٤٠).

وعلى العموم يمكن القول بأن توجهات ليبيا السياسية قد بنيت على وجوب التنسيق مع الدول الأفريقية ذات الاتجاه التقدمي في كافة المؤتمرات، والعمل دوما على رص صفوف الأفارقة، وإصلاح أي شرخ قد يحصل بين الأشقاء، ومن أمثلة ذلك تدخلها في حل الخلاف الذي حصل بين أوغندا وكينيا بسبب الغارة الصهيونية على مطار عين تبي عام ١٩٧٦(٤١).

أكدت القيادة الليبية وبشكل صريح على تصعيد الكفاح المسلح في القارة الأفريقية ضد المستعمرين ووقوف بلادها بكل ما تملك لتحرير الدول الأفريقية في اجتماعات الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية الأقطار الأفريقية المنعقد بطرابلس في ٢٠ فبراير عام ١٩٧٨، وفي الوقت نفسه، أصدرت لجنة تحرير أفريقيا توصياتها بتصعيد الكفاح المسلح ضد الأنظمة العنصرية في القارة، وأكد العقيد وقوف بلاده بكل ما تملك ومن دون حدود لتحرير الدول الأفريقية ودول المواجهة من أجل دحر أنظمة التمييز العنصري أو طرد الاستعمار الأوروبي من القارة(٤٢).

وعلى محاولات المستعمرين من العودة إلى القارة الأفريقية من خلال التدخل في حل المشاكل الداخلية نبه الأخ العقيد في الجلسة الافتتاحية لاجتماع الدورة الثلاثين للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا، في مدينة طرابلس في ١٤ فبراير ١٩٧٨، قوله "أن محاولة ربط أفريقيا بحلف مع أوروبا، هي محاولة استعمارية، لابد أن تكون مرفوضة من قبل الأفارقة، معلنين أن أفريقيا ليس لها حلف إلا مع نفسها، وان محاولة حماية مصالح بعض الدول الأوروبية فوق التراب الأفريقي، كمواردها وتجارتها، وحتى رعاياها المدنيين، هي محاولة استعمارية قذرة، لابد من التعاون بين الأفريقيين، (٤٣)" وأكد قوله أن أفريقيا قادرة على حل مشاكلها بنفسها وعن طريق منظمة الوحدة الأفريقية. وكرر ما سبق كره هو ان ليبيا "مستعدة لأن تدفع نيابة عن الدول التي تأخرت عن دفع أقساطها في ميزانية المنظمة حتى تتمكن هذه الدول في المستقبل من تسديد هذه الأقساط التي تأخرت عن دفع أقساطها في ميزانية المنظمة" (٤٤).

و لم تهمل ليبيا عضويتها في مجموعة دول حركة عدم الانحياز والجمعية العمومية للأمم المتحدة، إدراكا منها بأهمية التعاون العربي الأفريقي داخل هذه المنظمات الدولية، بل كانت قد وظفت جميع اجتماعات مجموعة دول عدم الانحياز فتحركت تحركا فاعلا من أجل تبني قضايا القارة الأفريقية بالتضامن مع الدول العربية عن طريق تنسيق المواقف من أجل تأكيد قضايا التحرر في القارة الأفريقية وفلسطين. وفي أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة شكل التضامن العربي الأفريقي، الذي لعبت فيه ليبيا دورا فاعلا داخل المنظمة العالمية، وأجهزتها المتخصصة كتلة سياسية لها قوتها ونفوذها في اتخاذ القرارات السياسية، وتمثل ذلك في اتخاذ قرار رقم ٣٣٧٩ عام ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال التمييز العنصري، فضلا عن الترحيب الليبي المستمر لدعم الدول الأفريقية بانضمام الدول الأفريقية إلى عضويتها أو عند صدور قرارات لصالح البلدان التي لا زالت تحت السيطرة الاستعمارية (٤٥).

المجال الاقتصادي :

أدركت القيادة الليبية أهمية الحياة الاقتصادية لشعبها إذا ما أدركنا مسبقا أن الأرض الأفريقية تزخر بالثروات الهائلة التي تحتاج إلى المشاركة والتعاون بين رأس المال والخدمات واليد العاملة الأفريقية، تلك المبادئ النابعة من منطلقات النظرية العالمية الثالثة، كما صرح بذلك الأخ العقيد قوله إن "الذي نقدمه باسم النظرية العالمية الثالثة، والجمهورية العربية الليبية لا تقدم الكلام النظري فقط بل تقدم المنهج العملي، تقدم منهجا للنهوض بالاقتصاد الأفريقي مبنيا على المشاركة بين الأفريقيين أنفسهم، تشترك الأموال الأفريقية، والخدمات الأفريقية، والعامل الأفريقي لبناء أفريقيا، وقد اقتنع عدد من الأقطار الأفريقية بهذا المنهج، وقامت المشاركة الآن بين ليبيا والنيجر وتشاد والصومال والجابون ومالي ، ولازالت المحاولة جارية لكي يقتنع الأفريقيون بمنهجنا لكي نستغل ثرواتنا ونستغلّ خاماتنا بأيدينا لأن هناك ثروات هائلة لازالت حتى هذا اليوم تنهب بواسطة الاستعمار الاقتصادي"(٤٦).

ومن هذه المنطلقات بدأت دائرة العلاقات الاقتصادية الليبية الأفريقية تتسع وتأخذ مرحلة التنظيم والتقنين، فمنذ بداية عقد السبعينات تم إبرام العديد من الاتفاقيات والمحاضر الثنائية، إذ بلغ عددها بين الأعوام ١٩٧٠و١٩٧٧ ، ١٦٠ اتفاقية و١٥٠ محضرا، وهدفت جميعها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية على أساس المشاركة وتحقيق المنفعة المتبادلة بين الطرفين(٤٧).

وقد تجاوز التعاون الثنائي مرحلة الاتفاقيات وانتقل إلى مرحلة منح القروض التي بلغت حوالي (٤٤١) مليون دولار أمريكي، فضلا عن تقديم الهبات النقدية والمساعدات العينية التي بلغت قيمتها (٢٢٣) مليون دولار أمريكي، خصصت معظمها لدعم ميزانيات بعض الدول الأفريقية وتنمية المشاريع الزراعية والثروة المعدنية، ومقاومة التصحر، ناهيك عن المبالغ التي قدمت لتأسيس المدارس والمستشفيات، وتعبيد الطرق وبناء المساجد،

بالإضافة إلى تأسيس الشركات والمؤسسات المصرفية المشتركة، والتي بلغ عددها للأعوام ١٩٧٠-١٩٧٩ ست وعشرين شركة استثمار[٤٨].

والمسألة المهمة والملفتة للنظر، هو الاتجاه الإيجابي الذي مارسته الجماهيرية في مجال التعاون الثنائي الاقتصادي مع الدول الأفريقية .

ولكي لا تثار أية حساسية حاولت ليبيا العمل قدر المستطاع على تحقيق العدالة في تقديم المساعدات للدول الأفريقية سواء كانت تلك الدول الواقعة في شرق القارة أو في غربها أو في وسطها، ولم تعر أهمية لطبيعة السكان العرقية أو الدينية، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، وعلى هذا الأساس شملت المساعدات معظم الدول الأفريقية، وشدت الأفارقة جميعا نحو الجماهيرية[٤٩]، التي أصبحت أملهم في التغلب على معظم مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية. وتأكدت أهمية الأهداف الاقتصادية للسياسة الليبية مع دول القارة الأفريقية في كلمة الأخ العقيد في أثناء حفل عشاء أقامه لرئيس جمهورية أفريقيا الوسطى عام ١٩٧٦ ، حيث قال "إن نظام المشاركة بين دول العالم الثالث، وخاصة بين الدول الأفريقية، هو البديل عن الاحتكارات الاستعمارية"، وقال متفائلا " قد أثمرت سياسة المشاركة بين بلدينا وأدت إلى قيام عدد من الشركات، منها: الشركة الزراعية المشتركة، والشركة الصناعية التعدينية المشتركة، والشركة التجارية للتصدير والتوريد، والمصرف المشترك". واستطرد الأخ العقيد في كلمته قائلا: إن المشاركة هذه لا بديل عنها لبلدينا لتعود بالنفع على البلدين، " وهذه هي الفلسفة التي نحن نطبقها الآن ... ونحن بهذا التعاون المشترك والمثمر لا نبحث عن مزيد من الغنى والثروة، ولكن نرى هذا طريقا لاستكمال حرية القارة الأفريقية. وقد آن الأوان للقارة الأفريقية أن تجهز على البقية الباقية من الاستعمار المتجسد في الاحتكارات الاقتصادية والاستعمارية"[٥٠].

وفي اجتماعات الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية الأقطار الأفريقية في ٢٠ فبراير عام ١٩٧٨ على وجوب استكمال تحرير التراب الأفريقي قوله"ان الليبيين

والليبيات يتحملون كل الأعباء المترتبة على وقوفهم وراء القضايا العادلة وتعهدوا في إعلان قيام سلطة الشعب في السنة الماضية بنصرة قضايا الحرية، والدفاع عنها في أي مكان من العالم، وحماية المضطهدين من أجلها"[٥١]. وانسجاما مع هذا النهج تقدمت الجماهيرية باقتراح طالبت فيه من الدول الأفريقية المشاركة في عضوية لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا، تسديد الأقساط المتأخرة إلى صندوق اللجنة المالية، لكيلا تتأخر في عملها. وأطلق الأخ العقيد صيحته المدّوية حينما قال: فليرفع المستعمرون أياديهم عن أفريقيا " ولتبقى أفريقيا للأفريقيين وليس لأفريقيا حلف إلا مع نفسها"[٥٢].

وسنتابع هذه السياسة التي سارت عليها ليبيا ولا زالت من خلال الأمثلة العديدة التي سنضربها حول سياسة المشاركة وتقديم العون المادي للدول الأفريقية، بغض النظر عن موقعها أو ديانة أغلبية سكانها.

ففي منطقة غرب أفريقيا تعاونت ليبيا مع ١٤ دولة وهي غينيا كونكري، النيجر، السنغال، الجابون، غامبيا، سيراليون، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، ساوتومي-برنسيب، بنين، فولتا العليا، التوجو، الكونغو الشعبية، ومالي[٥٣].

وسنتخذ النيجر مثالاً لهذا التعاون الذي بدأ بين الدولتين، منذ عام ١٩٧١ حيث تطورت العلاقات بينهما في مدة قصيرة حتى بلغ عدد الاتفاقيات التي وقعت بينهما ٢١ اتفاقية، أبرزها اتفاقية الصداقة وحسن الجوار الموقعة في ١٩ فبراير عام ١٩٧١ . كما أكد البيان المشترك الصادر عند التقاء القيادتين بطرابلس في ١٧-١٩ فبراير عام ١٩٧١[٥٤]، على أن هدف ليبيا هو بذل الجهد من أجل إيجاد تعاون مثمر بينها وبين الدول الأفريقية والإسلامية[٥٥]، وتنوعت الاتفاقيات بعد عقد هذه الاتفاقية، فعقدت اتفاقية النقل الجوي، واتفاقيات إنشاء شركات مشتركة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والتعدين والتجارة والأيدي العاملة، وتناولت الاتفاقيات أيضا تأسيس مصرف ليبي- نيجيري للتجارة الخارجية والتنمية، شاركت فيه ليبيا بنسبة ٥٠% من رأس المال، فضلا عن تقديم

المساعدات المالية التي بلغ مجموعها مليار فرنك أفريقي، أنفقت على القطاع الصحي والشبابي، واستمر هذا التعاون يتنامى باطراد إلى أن توج في التاسع من ديسمبر عام ١٩٧٤ بمعاهدة دفاع مشتركة بين البلدين(٥٦).

أما التعاون الثنائي مع الدول الواقعة شرق أفريقيا، فقد اتبعت ليبيا السياسة ذاتها، والمتمثلة في سياسة عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأفريقية وهي: أوغندا، بورندي، رواندا، مدغشقر، جزر القمر، إثيوبيا، موزمبيق، كينيا، زامبيا، ملاوي، زيمبابوي، تترانيا، سيشل وموريشيوس.

وستكون أوغندا أنموذجا لعلاقات التعاون بين ليبيا والدول الأفريقية، فقد أبرمت بينهما ست اتفاقيات اقتصادية في عام ١٩٧٢ ، شملت هذه الاتفاقيات تأسيس مصرف مشترك للتجارة الخارجية والتنمية، وتقديم القروض لدعم الجانب الاقتصادي والمالي لأوغندا يضاف إليها اتفاقية ثقافية عقدت بينهما فضلا عن تقديم المساعدات المالية التي بلغت ١١ مليون دولار أمريكي بهدف تأسيس مشاريع زراعية وصناعية(٥٧).

وتطورت العلاقات الليبية مع دول وسط أفريقيا وهي: أفريقيا الوسطى، تشاد، الكاميرون، زائير(كونغو كنشاسا) ونيجيريا(٥٨).

وإذا ما أخذنا الكاميرون أنموذجا لهذا التعاون، نجد أنه تم منذ عام ١٩٧٥ التوقيع على سبع اتفاقيات، شملت التعاقد على إنشاء الشركات الزراعية المشتركة والتعاون الاقتصادي الفني، وقدمت ليبيا لها قرضا بمبلغ مليون دولار أمريكي لإنشاء مستشفىً، إضافة إلى مبلغ ٢٦٠ ألف دولار مساعدات اجتماعية(٥٩).

لم تستثن ليبيا دول جنوب القارة الأفريقية من اهتماماتها، فارتبطت مع العديد منها باتفاقيات مشتركة، حيث عقدت مع ليسوتو ثلاث اتفاقيات ثنائية تم التوقيع عليها عام ١٩٧٤ ، تناولت الجوانب الاقتصادية والفنية والثقافية، وقدمت ليبيا لها المساعدات المالية التي زادت على ٨٨٠ ألف دولار أمريكي لتغطية احتياجاتها الطبية(٦٠)، فضلا عن العلاقات الثنائية مع بتسوانا، وأنجولا.

وكان من نتيجة التعاون مع معظم دول القارة الأفريقية- بمختلف أجزائها، وفي مختلف المجالات- وضع حد للأساليب الاحتكارية التي كانت تمارسها الدول الغربية الصناعية في القارة الأفريقية، وتنشيط الحركة الاقتصادية عن طريق المؤسسات المصرفية المشتركة، فدعت ليبيا الدول الأفريقية إلى اعتمادها على نفسها في استخراج المواد الأولية، ودعتها إلى تأسيس شركات النقل المشتركة بهدف تصريف منتجات القارة بين دولها، والعمل على توفير فرص العمل لأعداد كبيرة من عمالها من خلال تأسيس الشركات المشتركة الزراعية والصناعية(٦١).

مساهمة ليبيا المالية في المؤسسات الدولية :

ساهمت ليبيا بدورها المتميز في المؤسسات المالية الدولية الموجهة للتعاون مع دول القارة الأفريقية، ومن هذه المؤسسات البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، المؤسس عام ١٩٧٣ ، ساهمت فيه بما يقارب من سدس رأس مال المصرف، ومصرف التنمية الأفريقي، المؤسس في عام ١٩٦٣ برعاية اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة في أفريقيا، بلغت مساهمة ليبيا فيه بنسبة ١٢% من رأسمال المصرف من مجموع مساهمات الأقطار العربية والأفريقية.

وشاركت ليبيا في العديد من المصارف والمؤسسات الممولة التي أنشئت بهدف التعاون الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، ومنها الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، التي تم تأسيسها عام ١٩٨١ ، وحددت أهدافها، باستثمار الأموال الليبية خارج ليبيا، في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والنقل والصيد البحري، وغطت هذه الاستثمارات ٤٨ دولة منها ٢٢ في أفريقيا، وساهمت ليبيا كذلك في المصرف العربي الليبي برأسمال قدره ٢٠ مليون د.ل، وفي المصرف العربي الدولي برأسمال قدره ٨١,٥ مليون دولار أمريكي(٦٢).

وأقرت جامعة الدول العربية مع نهاية عام ١٩٧٣ إنشاء الصندوق العربي للمعونة العينية للدول الأفريقية والعربية، حيث أسهمت ليبيا في إنشاء هذا الصندوق، كما

أسهمت في العام ١٩٧٣ بتقديم المساعدات المالية للدول الأفريقية المصابة بالقحط والجفاف.

كما ساهمت ليبيا في عدد من الصناديق والبنوك الدولية ومنها: صندوق النقد الدولي بحوالي ٣٢٨ مليون دولار أمريكي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بحوالي ٣٣١ مليون دولار أمريكي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بحوالي ١٩٦ مليون دولار أمريكي، والبنك الإسلامي للتنمية بحوالي ٣٤٨ مليون دولار أمريكي، فضلا عن الإسهامات الليبية قي المؤسسة المصرفية العربية بحوالي ٣٣٤ مليون دولار أمريكي (٦٣).

وقدمت ليبيا أيضا في ديسمبر عام ١٩٧٣ مساعداتها سخية بناءً على توصية المجلس الاقتصادي للدول الأفريقية التي تعرضت للقحط آنذاك، فقدمت لكل من: فولتا العليا(مائتي ألف د.ل)، تشاد(مائة ألف د.ل)، موريتانيا(مائة ألف د.ل)، مالي(مائة ألف د.ل)، تشاد(مائة ألف د.ل)، فضلا عن إرسال شاحناتها لنقل المواد الغذائية إلى الجهات المصابة بالجفاف في هذه الدول (٦٤).

وتنفيذا لقرارات مؤتمر القمة العربي-الأفريقي في آذار ١٩٧٧ ، والذي وضع أسس التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدان العربية والأفريقية، أقر تقديم المساعدات المالية للدول الأفريقية، وقد سددت الجماهيرية حصتها التي أقرها المؤتمر والتي بلغت مليوني دولار أمريكي (٦٥).

وفي الجلسة الافتتاحية للاجتماع المشترك الذي انعقد بين اللجنة الشعبية العامة في الجماهيرية ومجلس الوزراء التونسي في ١٩ يوليو عام ١٩٨٣ أكد الأخ العقيد على أهمية تحرر القارة الأفريقية من التبعية الأجنبية قوله"إن الرغبة في العمل المشترك لحل المشكلات الاقتصادية الأفريقية في حاجة إلى قرار سياسي أفريقي وهو أمر كثير ما يتقاطع مع مشكلات التبعية السياسية المنتشرة في القارة" (٦٦).

المجال الثقافي :

تمثل التعاون العربي-الأفريقي في المجال الثقافي بشقين الأول عن طريق المنظمات الإقليمية والدولية والثاني بالتعاون المباشر الثنائي بين ليبيا والدول الأفريقية التي تم التعاون معها.

كان ولازال هدف ليبيا تعزيز التعاون الثنائي في جميع المجالات، ومنها تعزيز العلاقات الثقافية وإحياء العلاقات التاريخية التي تربط العرب بالأفارقة، وأكدت هذه الحقيقة البيانات المشتركة التي صدرت بين ليبيا والدول الأفريقية، والتي تمثلت بالعمل على التنمية البشرية لشعوب القارة بواسطة البرامج الثقافية، وذلك بتقديم المنح الدراسية وإقامة المراكز الثقافية، والعمل على محاربة التواجد الأجنبي الذي اتخذ أشكالا عدة للتعاون وتقديم المساعدة في ظاهره ولكن في حقيقته محاولة تكريس الوجود الأجنبي، والتأكيد على إنتاج البرامج التي تنمي التعاون العربي-الأفريقي من خلال اللجنة الدائمة للتعاون العربي-الأفريقي، والإسهام في دعم المؤسسات الثقافية العربية-الأفريقية والدولية، وقامت ليبيا أيضا بدعم البرامج التي تنفذها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والتي تهدف إلى إحياء العلاقات التاريخية العربية-الأفريقية. ومن اجل تحقيق ذلك وقعت ليبيا على اتفاق مع المنظمة، عام ١٩٧٧ ، نص عل دفع مبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي لدعم البرامج الخاصة بنشر اللغة والثقافة العربية في أفريقيا عن طريق، نشر معاجم أفريقية بحروف عربية، وجمع المخطوطات الأفريقية المكتوبة بالخط العربي، ورفد الجامعات الأفريقية بالمراجع والكتب الدينية، وتعريب التعليم في الدول العربية الأفريقية ذات الوضع الثقافي الخاص مثل جيبوتي والصومال، وإرسال الأساتذة والخبراء لتنظيم دورات في اللغة العربية، وتنظيم المؤتمرات للمتخصصين الأفارقة في الدراسات الدينية[٦٧].

وفرت ليبيا في العام نفسه دعم منظمة اليونسكو بمبلغ ١،٢٠،٠٠٠ مليون دولار أمريكي لإخراج مشروع تدوين تاريخ أفريقيا العام إلى حيز الوجود. تضمن هذا

المشروع إصدار موسوعة تاريخ أفريقيا العام من ثمانية مجلدات، باللغتين الإنكليزية والفرنسية على أن تصدر لها طبعةً مترجمة إلى اللغة العربية واللغات الأفريقية مثل الهوسا والسواحلية اليوربا والفولانية[٦٨].

وتعزز التعاون الثنائي بين ليبيا والدول الأفريقية في المجال الثقافي بالتوقيع على اتفاقيات ثقافية قدمت فيها ليبيا منحا دراسية في جامعاتها للطلبة الأفارقة، فضلا عن إنشاء عدد من المراكز الثقافية الإسلامية في عدد من الدول الأفريقية الواقعة في غرب القارة، وهي: السنغال، غينيا كوناكري، مالي، غامبيا، سيراليون، غينيا بيساو، بنين، الغابون، فولتا العليا، ساوتومي برنسيب وتوجو، ولكي نؤكد ما ذهبنا اليه نقدم الاتفاقيات المعقودة بين ليبيا وغامبيا انموذجا، حيث قدمت لطلبتها ١٩ منحة دراسية في مختلف المراحل الدراسية، وقدمت دعما ماليا لها بمبلغ ١٢٢,٧٠٧ ألف د.ل لشراء كتب مدرسية، فضلاً عن تقديم مليون دولار أمريكي لشراء مستلزمات في مجال العمل الإذاعي، وتأسيس مسجدين بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ د.ل[٦٩].

وتم إبرام معاهدات التعاون الثقافي مع تسع دول واقعة في شرق أفريقيا، تم بموجبها تقديم المنح الدراسية والمساعدات العينية لسد نواقص المدارس والجامعات من الكتب والمعامل، وهي: بورندي، رواندا، أوغندا، جزر القمر، كينيا، مدغشقر، تترانيا، موزمبيق وإثيوبيا. ومن بين هذه الدول تميزت أوغندا بحصولها على أعلى عدد من المنح الدراسية بموجب الاتفاقية الثنائية الموقعة بينهما عام ١٩٧٢ ، حيث بلغ عدد المنح الدراسية ١٢٠ منحة في مختلف المستويات الدراسية في ليبيا، وتم دعم جامعة مكريري بعدد من المدرسين الليبيين، لتدريس اللغة العربية، وكذلك معمل لتعليم اللغة العربية[٧٠].

اما على صعيد دول وسط أفريقيا فالتعاون الثقافي تكلل بالنجاح وتحديدا مع تشاد، وأفريقيا الوسطى، والكاميرون، ونيجيريا وزائير، والامتيازات التي منحتها لها الاتفاقيات الثنائية بينها وبين ليبيا في الحصول على مساعدات عينية في مجال التعليم وتقديم المنح الدراسية[٧١].

وتم عقد اتفاقيات ثقافية مع كل من ليستو وأنجولا وبتسوانا الواقعة في جنوب أفريقيا، ركزت على تقديم المنح الدراسية في الجامعات الليبية لطلبتها، وفي مؤسسات مراكز التدريب التقني والمصرفي وفي معاهد النفط (٧٢).

وأجاب الأخ العقيد على سؤال وجهته له صحيفة ليبراسيون الفرنسية حول مشكلة الثقافة في أفريقيا وعن حجم المساعدات التي تقدمها ليبيا للدول فقال "نحن لا ندعو إلى تعريب أفريقيا، نحن نحترم الثقافات الأفريقية المحلية والأديان واللغات الأفريقية، نحن لا نفرض لغتنا وإلا لأصبحنا مستعمرين كأوروبا، نحن نعتبر كل هذه الأمور الأجنبية كشكل من أشكال الغزو سواء جاءت من أوروبا أو من غير أوروبا" (٧٣).

لم تأل ليبيا جهدا في مقاومة أشكال الاستعمار الثقافي والسياسي في القارة الأفريقية حينما أشار لأخ العقيد عن أسلوب فرنسا الاستعماري الجديد في اجتماع وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد بتاريخ ١٥ نوفمبر عام ١٩٨٢ ، "نحن نعارض بشدة اجتماع الدول الناطقة بالفرنسية بقيادة فرنسا، واستمرار هذا التقليد في كل سنة، لأنه يعتبر من وجهة نظرنا عارا يلحق بهذه الدول المستقلة وإهانة لرؤساء الدول المحترمين من الأشقاء الأفارقة، واستمراراً للاستعمار الفرنسي في شكل جديد.. تبعية واضحة لا يستطيع أحد أن ينكرها.. إلى درجة أن يصبح هذا العمل اجتماعا سنويا بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية وفرنسا، ويصبح متناقضا مع سيادة هذه الدول واستقلالها، وتصبح بعد ذلك وكأنها لا زالت مستعمرة فرنسية "(٧٤).

ولم يجامل الأخ العقيد حينما أظهر اهتمامه بالمواطن الأفريقي وحبه له في كل مكان عندما أكد في مداخلته عبر الأقمار الصناعية للمؤتمر السنوي للمسلمين السود بمدينة شيكاغو الأمريكية في ٢٤ من فبراير عام ١٩٨٥ قائلا "انتم امتداد لوطننا وقارتنا العظيمة أفريقيا، لكم الأسبقية في كل شيء في أمريكا في ثروة أمريكا وسلطتها قبل البيض، ولكن لا تنسوا إخوتكم الهنود الحمر" (٧٥).

إعلان الاتحاد الأفريقي :

لقد كرس الأخ العقيد جهده وزياراته إلى الدول الأفريقية المجاورة منذ قيام الثورة، لكنها ازدادت وتركزت في عقد الثمانينات من القرن العشرين، من أجل نصرة الإسلام والمسلمين والعمل الجاد من أجل قيام الولايات المتحدة الأفريقية(٧٦)، وتوجت جهوده هذه في إعلان الاتحاد الأفريقي في التاسع من أيلول عام ١٩٩٩ في مدينة سرت، أثناء الاجتماع الذي دعا إليه الأخ العقيد، حيث أكد فيه على وجوب بحث سبل تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية لكي تواكب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل القارة وخارجها، والعمل على تذكير الأجيال بالنضال البطولي لشعوب القارة من اجل الكرامة الإنسانية في التحرر والاستقلال، كما أكد البيان على المقترحات الهامة التي قدمها الأخ العقيد والتي تضمنت رؤية واضحة لإيجاد" قارة أفريقيا قوية موحدة قادرة على التصدي للتحديات العالمية".

وجاء التأكيد الآخر في البيان تأسيس اتحاد أفريقي يتماشى مع الأهداف النهائية لمنظمة الوحدة الأفريقية وأحكام المعاهدة المؤسسة للجامعة الاقتصادية الأفريقية، وتأسيس برلمان عموم أفريقيا بحلول عام ٢٠٠٠ ، وتم الاتفاق كذلك على ضرورة إقرار القانون الدستوري الرسمي بحلول عام ٢٠٠١ وتصديقه في مؤتمر قمة غير عادي يعقد في مدينة سرت(٧٧).

هناك حقائق لا بد من تثبيتها منها أن ثورة الفاتح من سبتمبر قد أدركت أهمية الموقع الجغرافي للبلاد، والذي كان ولا زال تأثيره الكبير في توثيق العلاقات العربية-الأفريقية، فضلا عن نجاح الدبلوماسية الليبية في توسيع دائرة علاقاتها الثنائية مع الدول الأفريقية، وقد أتضح ذلك في نجاح السياسة الليبية في فضح التماثل بين النظامين العنصريين في فلسطين وجنوب أفريقيا.

كما أدركت القيادة الليبية خطورة الوجود الصهيوني وتغلغله داخل القارة ونجاحها في إقناع الأفارقة على خطورة هذا التواجد والعمل الناجح في إقناعهم بقطع العلاقات القائمة بينهم وبين الكيان الصهيوني، وبلغت قمة هذا النجاح خلال الأعوام ١٩٧٢و١٩٧٣ حينما بلغ عدد الدول التي أعلنت مقاطعتها للكيان الصهيوني ٤٢ دولة.

وأثبت وقوف ليبيا عمليا بجانب حركات التحرر فاعليته عندما قاد إلى النتائج الواضحة والسريعة لتصفية الاستعمار في القارة، وجاء كذلك استمرار تحريض الأخ العقيد المستمر لإيقاظ همم المسلمين لتسخير إمكانياتهم المادية من اجل نهضة إسلامية في القارة الأفريقية من خلال إنشاء العديد من المراكز الإسلامية والمساجد ومدارس القرآن في دولها، والعمل على توفير الدعاة والمرشدين للعمل على نشر الإسلام في دولهم. فضلا عن تكليل جهود الأخ العقيد في عمليا في تحقيق الاتحاد الأفريقي وإخراجه إلى النور.

هوامش الفصل الثامن :

١- للمزيد من المعلومات انظر : قنصوة، صبحي ، " قضية الهوية وأثرها على الإدراك الأفريقي للعالم العربي" ، ندوة العلاقات العربية الأفريقية ، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، طرابلس ، ١٩٩٨ ، ص١٩٥.

٢- سري الدين ، عايدة العلي ، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسـرائيلي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ،١٩٩٨ ، ص٤٣.

٣- عبد الناصر ، جمال ، فلسفة الثورة، هيئة الاستعلامات ، وزارة الإرشاد القومي ، (د.ت) ، ص٧٥.

٤- دومال ، جاك و لورا، ماري ، جمال عبد الناصر ،(ترجمة) ، ريمون نشاطي ، دار الآداب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٠ ، ص٨٧.

٥- يونس ، محمد المبروك ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية ، الزاويـة ، ط٢، ١٩٩١ ، ص٣٩.

٦- الميثاق الوطني ، هيئة الاستعلامات ، وزارة الإرشاد القومي ، مـايو ، ١٠٦٢ ، ص١٤٩، يونس ، ص٤٠ (الميثاق الوطني ، هيئة الاستعلامات ، وزارة الإرشاد القومي، مايو، ١٠٦٢، ص١٤٩).

٧- محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية، الزاوية، ١٩٩٤، ص٧٥.

٨- صلاح الدين السوري، الأوضاع السياسية الليبية ١٩٥١-١٩٦٩، باريس، ١٩٨٣، ص١٠.

٩- هنري ، ص١٢.

١٠- السوري ، ص١١.

١١- السجل القومي ، م٩ ، ١٩٧٧ ، ص٣٨.

١٢- المرجع نفسه ، ص٣٨.

١٣- هنري ، ص٢٩٨.

١٤- أحمد الجبير ، العلاقات العربية الأفريقية ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، ١٩٩٢، ص١٣١؛ يونس ، تاريخ ، ص٩٢.

١٥- السجل القومي ، م٢، ١٩٧١، ص١١٠.

١٦- كلمة الأخ العقيد في افتتاح الدورة التاسعة عشرة للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا ، ١٣ يناير ١٩٧٢ ، السجل القومي ، م٣ ، ١٩٧٣ ، ص٢١٤.

١٧- كلمة متبادلة خلال زيارة الرئيس التشادي فرانسوا تومبلباي لليبيا ، ديسمبر ١٩٧٢، السجل القومي ، م٤ ، ١٩٧٢-١٩٧٣ ، ص٢٦١.

١٨- المصدر نفسه ، ص٢٦٢.

١٩- حديث العقيد لصحيفة البيرق البيروتية في ٩ من فبراير ١٩٧٣ ، المصدر نفسه ، ص٣٣٧.

٢٠- السجل القومي ، م٧ ، ١٩٧٥-١٩٧٦ ، ص٤١٠ ، كلمة الأخ العقيد في الجلسة الختامية لمؤتمر اتحاد المحامين العرب ، أبريل عام ١٩٧٦.

٢١- العلاقات الدولية ، ص٢٩٦ ، كلمة الأخ العقيد في اجتماعات الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية الأقطار الأفريقية بطرابلس في ٢٠ فبراير عام ١٩٧٨.

٢٢- يونس ، دور ، ص١١٢.

٢٣- تشكلت اللجنة الوزارية السباعية من وزراء الدول التالية :- بتسوانا ، الكاميرون ، غانا ، مالي ، السودان ، تترانيا وزائير ، سالم حسين البرناوي ، "من آفاق التعاون العربي الأفريقي"، مجلة الدراسات الأفريقية ، سبها ، عدد ٤ ، ديسمبر ١٩٩١، ص٦٥.

٢٤- المرجع نفسه ، ص٦٧-٦٨.

٢٥- يونس ، دور، ص١١٣.

٢٦- المرجع نفسه ، ص١١٣.

٢٧- مضابط مؤتمر وزراء خارجية العرب والأفارقة ، القاهرة ، مارس ١٩٧٧ ، نقلا عن يونس ، دور ، ص١١٣.

٢٨- يونس ، دور ، ص١١٤-١١٥.

٢٩- المرجع نفسه ، ١١٥.

٣٠- السجل القومي ، م٤ ، ص٥٥٦-٥٥٨.

٣١- المصدر نفسه .

٣٢- كلمة الأخ العقيد في المؤتمر العام الرابع للحركات الأفريقية للشباب ، بنغازي ، ٢٣ مارس عام ١٩٧٤السجل القومي ، م٥ ، ٣٩٥.

٣٣- السجل القومي ، م٥ ، ص٤٢٨.

٣٤- السجل القومي ، م٢٠، ١٩٨٩ ، ص٧٠٠-٧٠٣.

٣٥- المصدر نفسه ، ص٧٠٣-٧١١.

٣٦- حامد عثمان ، المسلمون في العالم ، جمعية الدعوة الإسلامية ، ١٩٩٠، ص٢٥٦.

obeikandl.com

٣٧- يونس ، دور ، ص١١٦.

٣٨- المؤتمر الصحفي بمدينة طرابلس، ٢٢ فبراير ١٩٧٠، السجل القومي، م١، ١٩٧٠، ص١٨٣.

٣٩- السجل القومي ، م٢ ، ١٩٧١ ، ص٢٠.

٤٠- يونس ، دور ، ١١٧.

٤١- المرجع نفسه ، ص١١٨.

٤٢- العلاقات الدولية ، ص٢٩٥.

٤٣- السجل القومي ، م٨ ، ١٩٧٧-١٩٧٨ ، ص٣١٨.

٤٤- المصدر نفسه ، ص٣١٨.

٤٥- لمزيد من المعلومات انظر : يونس ، دور ، ص١١٨-١٢٦.

٤٦- السجل القومي ، م٥ ، ص٣٩٦.

٤٧- يونس ، دور ، ص٢٠٥.

٤٨- المرجع نفسه ، ص٢٠٦.

٤٩- المرجع نفسه ، ص٢٠٦-٢٠٧.

٥٠- كلمة الأخ العقيد في حفل عشاء لرئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بوكاسا بانجي ، ١٧ أكتوبر ١٩٧٦ ، العلاقات الدولية ، ص٢١٧.

٥١- كلمة الأخ العقيد في اجتماعات الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية الأقطار الأفريقية بطرابلس ، ٢٠ فبراير ١٩٧٨، العلاقات الدولية ، ص٣٠١.

٥٢- المصدر نفسه.

٥٣- انظر اتفاقية التعاون الثنائي بين توجو وليبيا ، العلاقات الدولية ، ص٢٥٥.

٥٤- العلاقات الدولية ، ص١٦.

٥٥- السجل القومي ، م٢ ، ١٩٧١ ، ص٢٥٠-٢٠٧.

٥٦- يونس ، دور ، ص٢٠٧-٢٠٨.

٥٧- يونس ، دور ، ص٢١٥.

٥٨- العلاقات الدولية ، ص٢٢ ؛ انظر : السجل القومي ، م٢ ، ص٢٧٥-٢٧٧.

٥٩- يونس ، دور ، ص٢٢٠.

٦٠- المرجع نفسه ، ص ٢٢١.

obeikandl.com

٦١- المرجع نفسه ، ص٢٢٢.

٦٢- أحمد الجبير ، العلاقات ، ص١٨٠-١٨٣.

٦٣- يونس ، دور ، ص٢٢٤.

٦٤- محبات إمام الشرابي ، الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص٢٦٤.

٦٥- شر بل زعرور ، التعاون العربي الأفريقي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٤٥.

٦٦- علي المنتصر فرفر ، أفريقيا ، قضايا ، مشكلات وطموحات ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، ط١ ، ١٩٨٤ ، ص٣٢.

٦٧- يونس ، دور ، ص٢٣٧.

٦٨- المرجع نفسه ، دور ، ص٢٣٧.

٦٩- المرجع نفسه ، ص٢٣٨.

٧٠- المرجع نفسه ، ص٢٣٩.

٧١- انظر :- كلمة الرئيس فرانسوا تومبلباي في رده على كلمة الأخ العقيد ، ٢٣ ديسمبر ١٩٧٢ ، طرابلس ، العلاقات الدولية ، ص٣٤.

٧٢- يونس ، دور ، ص٢٤١.

٧٣- المصدر نفسه ، ص٣٠٣.

٧٤- فرفر، أفريقيا ، ص٤٣.

٧٥- السجل القومي ، م١٦ ، ١٩٨٤-١٩٨٥ ، ص٤٠٩.

٧٦- لمتابعة مسيرة الوحدة الأفريقية تاريخياً انظر : أمين إسبر، مسيرة الوحدة الأفريقية ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣.

٧٧- انظر : نص بيان إعلان الاتحاد الأفريقي .

obeikandi.com

obeikandl.com